

أسيدس» الأوروبية تطلب سفن قتال إضافية لحماية خطوط الملاحة»



قال قائد المهمة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأحمر، أمس الثلاثاء: إن العمليات لم تتأثر بأول هجوم مباشر على الإطلاق تشنه إيران على إسرائيل، لكن المهمة بحاجة إلى سفن قتالية إضافية لحماية السفن التجارية التي تبحر عبر «منطقة شاسعة»، بينما وصفت بريطانيا الهجمات التي يشنها الحوثيون تجاه السفن التجارية وخطوط الملاحة الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن بأنها «متهورة»، ودعت إلى وقف هذه الهجمات والعودة إلى محادثات السلام والانخراط في جهود الأمم المتحدة لاستعادة استقرار اليمن، بالتزامن مع أنباء عن غارات أمريكية بريطانية استهدفت، مساء أمس، مواقع في الحديدة.

وبدأ الاتحاد الأوروبي المهمة البحرية في البحر الأحمر في فبراير/ شباط لحماية السفن من الهجمات التي تشنها حركة الحوثي اليمنية.

وقال قائد العمليات الأميرال فاسيليوس جريبارس، لروترز من مقر المهمة في مدينة لاريسا اليونانية: «حتى الآن لا يوجد دليل على أن الوضع زاد سوءاً»، وذكر مسؤولون في لاريسا، أن المهمة دمرت من منتصف فبراير/ شباط حتى

أمس، عشر طائرات مسيرة واعترضت أربعة صواريخ باليستية أطلقها الحوثيون في البحر الأحمر. كما رافقت 79 سفينة تجارية لعبور المنطقة بأمان، وتنظم فرقاطات المهمة الأربع، وهي من: اليونان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا، دوريات في منطقة واسعة تمتد من جنوب البحر الأحمر إلى شمال غرب المحيط الهندي، أي ضعف مساحة دول الاتحاد الأوروبي.

واستطرد جريباريس قائلاً: إن المهمة ستطلب من السلطات الأوروبية إشراك مزيد من السفن الحربية في البحر الأحمر، وأضاف، «نحتاج إلى ضعف العدد الموجود لدينا حالياً على الأقل».

في الأثناء، قالت مصادر يمنية: إن الطيران الأمريكي البريطاني، شن مساء أمس الثلاثاء، غارات عنيفة على مواقع للحوثيين، في محافظة الحديدة، غربي اليمن، وقالت المصادر: إن الطيران الأمريكي البريطاني استهدف بغارتين مواقع بمديرية باجل، بمحافظة الحديدة المطلّة على البحر الأحمر. ولم تتضح نتيجة الغارات أو المواقع المستهدفة، كما لم تبلغ عن أي خسائر، ولم يصدر، على الفور، إعلان عن القوات الأمريكية بشأن هذه الغارات.

إلى ذلك، وصفت بريطانيا الهجمات التي يشنها الحوثيون تجاه السفن التجارية وخطوط الملاحة الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن بأنها «متهورة»، مؤكدة، تعزيز آلية الأمم المتحدة، التحقق والتفتيش، التي تم تأسيسها لمنع التهريب غير القانوني للحوثيين.

وقالت السفارة البريطانية في اليمن، على حسابها في منصة «إكس»، مساء أمس الأول الاثنين: «إن هجمات الحوثيين المتهورة لا تؤدي إلا إلى تعزيز أهمية آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش التي تمنع التهريب غير القانوني إلى الحوثيين»، مضيفة، «قام موظفو سفارتنا مؤخراً بزيارة مقر آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش لرؤية عملهم على أرض الواقع، وإعادة تأكيد دعمنا لعملهم».

وآلية التفتيش الأممية تمّ إقرارها في مايو 2016، عقب طلب تقدمت به الحكومة اليمنية بشأن تفتيش السفن المتوجهة إلى الموانئ التي يسيطر عليها الحوثيون، ويأتي هذا الطلب تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (2216)، لمنع تدفق الأسلحة والصواريخ والطائرات المسيرة القادمة من إيران دعماً للجماعة الحوثية.

(وكالات)